



# جرائم دبلوماسية هيلارى كلينتون فى ليبيا وإنتهاك سيادتها فى

## محكمة التاريخ

إعداد

محمود بسيونى

أكتوبر ٢٠٢٠

## تقرير ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الانسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادى ، الدور الثانى شقة ٢٤، القاهرة.



كشفت مراسلات هيلاري كلينتون وزيرة الخارجية الامريكية السابقة في ادارة الرئيس باراك اوباما عن جملة من التدخلات قامت بها الادارة في الشأن الليبي بالتعاون مع قطر وكان من شأنها ان تشكل انتهاكات لاستراتيجية الامم المتحدة لمكافحة الارهاب لما انطوت عليه من دعم لمجموعات من المرتزقة كما قدمت ادلة على انتهاك الخارجية الامريكية لاتفاقيات جنيف وارتكابها جرائم ضد الإنسانية في ليبيا .

المراسلات التي رفع الرئيس دونالد ترامب عنها حاجز السرية وأمر بنشرها تتضمن وثائق تتطلب تحقيقا دوليا وشفافا لما تضمنته من وقائع ومعلومات تتعلق بالنزاع الدائر في ليبيا خلال عام ٢٠١١، لما تتضمنه من جرائم تسببت فيها إدارة باراك اوباما والتي اتضح تعاونها ودعمها للجماعات الارهابية وهو ما تسبب في سقوط آلاف الضحايا من المدنيين لم يتم حصرهم وأكثر من ٤٣٠ ألف نازح ومهاجر بسبب الحرب وبحسب تقديرات الامم المتحدة

وقد عرف القانون الدولي الإنساني جرائم الحرب وحدد المسؤولين عنها بموجب ما اصدرته هيئة الأمم المتحدة بموجب قرارها الصادر عن جمعيتها العامة تحت رقم ١/٩٥، بتاريخ ١١/كانون أول/١٩٤٦م - تبنت مبادئ محكمة نورنبرغ الستة التالية:

- وهو كل شخص يرتكب أو يشترك في ارتكاب فعل، يعد جريمة طبقا للقانون الدولي، ويكون مسئولا عنه ويستحق العقاب.

- إذا كان القانون الوطني لا يعاقب على عمل يشكل جريمة حرب، فان هذا لا يعفي ما ارتكبه من المسؤولية بحسب أحكام القانون الدولي.

- إذا تصرف الشخص الذي ارتكب الجريمة بوصفه رئيسا للدولة أو مسئولا فيها، فان هذا لا يعفيه من المسؤولية طبقا للقانون الدولي.

- إذا تصرف الفاعل بأمر من حكومته، أو من رئيسه الأعلى، فان هذا لا يخليه من مسؤوليته حسب أحكام القانون الدولي، ولكن من الممكن أن يساعده ذلك كأحد الظروف المخففة لصالحه حسب المادة الثامنة من شرعة المحكمة.

- كل متهم بجريمة دولية له الحق بمحاكمة عادلة طبقا لأحكام القانون الدولي.

- إن المبدأ الذي يقول " لا جريمة ولا عقوبة إلا بنص " المطبق في القوانين الداخلية يمكن التجاوز عند تطبيقه في القانون الدولي.



وبتطبيق ذلك على حالة وزيرة الخارجية هيلاري كلينتون نرى انها وفق فحوى عدد من الرسائل انها كانت على علم مسبق بتحركات الاطراف المتصارعة وتجاهلت تحركات الارهابيين والمرتزة في الداخل الليبي و لم تتحرك لوقف نزيف الدم الليبي ودعمت شخصيات على علاقة بالارهاب و هو ما اسفر عن وقوع العديد من الضحايا في صفوف المدنيين .

### الصمت على القتل

كشفت رسالة بتاريخ ٣٠ أبريل ٢٠١١ ارسلها رجل الأعمال الليبي عمر التري لكلينتون محمدا فيها قائمة بعدد من الأهداف التي يرشحها للقصف في الداخل الليبي بما يسمح بشل فاعلية قوات انفاذ القانون وتسبب في سقوط ضحايا من المدنيين .

كما كشفت رسالة اخرى مسربة من البريد الإلكتروني الخاص بها انها علمت بإصدار رئيس المجلس الوطني الانتقالي الليبي السابق مصطفى عبد الجليل أمر بإعدام عبد الفتاح يونس قائد الجيش الوطني السابق في ٢٨ يوليو ٢٠١١ دون محاكمة رميا بالرصاص ولم تحرك ساكناً .

وجاء نص الرسالة كالآتي: "في صباح يوم ٥ أغسطس ٢٠١١ قالت مصادر ذات صلة مباشرة مع مسؤولين كبار في المجلس الانتقالي الليبي، قالت بثقة كاملة إن قائد التمرد العسكري الجنرال عبد الفتاح يونس تم إعدامه على يد قوات أمن بتعليمات من رئيس المجلس الانتقالي مصطفى عبد الجليل .

وكشفت إحدى رسائل البريد الإلكتروني لهيلاري أن المسؤولين بالخارجية الأمريكية تلقوا تحذيرا أوليا بشأن الهجوم الذي استهدف، في ٢٠١٢، المجمع الدبلوماسي الأمريكي في بنغازي شرقي ليبيا غير أن المسؤولين الأمريكيين تأخروا في الاستجابة واتخاذ أي إجراء لمنع الهجوم.

وتضمنت الوثائق رسالة المساعدة من شيريل ميلز إلى هيلاري كلينتون، مؤرخة بتاريخ ١٢ سبتمبر/أيلول ٢٠١٢، تطلعها على آخر المستجدات في بنغازي لكن أن الوزيرة لم تحرك حينها ساكنا، ما تسبب في خسائر فادحة جراء الهجوم وأسفر الهجوم على المجمع الدبلوماسي في بنغازي عن مقتل السفير الأمريكي كريستوفر ستيفنز و٣ أمريكيين آخرين.



## التعاون مع المرتزقة

ورغم ان القانون الدولي الانساني يجرم نشاط المرتزقة والجماعات المسلحة في النزاعات الدولية الا ان الوثائق كشفت عن موافقة ودعم وزير الخارجية الامريكية السابقة هيلارى كلينتون لاستخدام مرتزقة للداخل الليبي للتخلص من القذافي ثم دعم المجلس الانتقالي الذي سيطر عليه تنظيم الاخوان المسلمين .

ووفق رسائل اخرى دعمت كلينتون مخطط لاستئجار مرتزقة من الخارج لدعم التمرد ضد نظام القذافي، وارتكاب مجازر بحق المدنيين، تنسب كذبا للسلطات لإثارة الغضب الشعبي، وتأليب المجتمع الدولي ضد طرابلس.

وقد تلقت رسالة علي بريدها الإلكتروني، يوم ٩ مارس ٢٠١١ تحتوي على معلومات تشير إلى خطة للمجلس الانتقالي الليبي لاستخدام مرتزقة من الخارج من أجل القتال ضد الجيش الليبي ومنهم أشخاص يملكون خبرة عسكرية تؤهلهم لإسقاط طائرات ومروحيات الجيش.

ونقلت رسالة اخرى عن مصادر مقربة من المجلس الوطني الانتقالي الليبي ، ومصادر ذات مستوى رفيع بالحكومات الأوروبية ، وجماعة الإخوان المسلمين المصرية ، سعيهم السرى لاستخدام عناصر من المرتزقة المسلحين بمعرفة الاستخبارات الامريكية لمواجهة عجز حكومة المجلس الوطني الانتقالي في طرابلس عن تنظيم البلاد بفاعلية .

وتضمنت الوثيقة معلومات تشير إلى أن أفراداً في أوروبا على صلة بقيادة المجلس الانتقالي الليبي، خططوا، أثناء الاحتجاجات المندلعة في ٢٠١١ ضد القذافي، لحث اللجنة العسكرية للمجلس بالتفكير في استئجار مرتزقة من الخارج.

وتشير الوثيقة إلى أن هؤلاء الأفراد يعتقدون أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) والحلفاء الغربيين لن يتخذوا قراراً بمساعدة المعارضة الليبية ما لم تقع كارثة إنسانية.

وأوضحت أن المعايير المطلوبة في المرتزقة تشمل الخبرة العسكرية التي تؤهلهم لإسقاط طائرات ومروحيات الجيش، بهدف إحداث أقصى دمار ممكن بصفوف قوات القذافي.



## دعم شخصيات ارهابية

وبحسب الرسالة المسجلة بتاريخ ٥ أبريل ٢٠١٢ كان هناك رسائل متبادلة بين موظفي مكتبها و السفير الأمريكي لدى ليبيا الذي قُتل في بنغازي كريستفور ستيفنز يصفون فيها عبدالحكيم بلحاج الإرهابي الليبي المقيم في تركيا وعراب نقل المرتزقة والإرهابيين من أنقرة إلى ليبيا، مصطلح ( Our boy ) وتعني ( إبننا ) .

وسرد "ستيفنز" في الرسالة، فحوى اجتماع له مع جماعة الإخوان المسلمين حول دخولهم لانتخابات المؤتمر الوطني وخشيتهم من تدني شعبيتهم بسبب ولائهم لجماعة الإخوان المصرية حيث يرفض الليبيون أن يكونوا تحت حكم جماعة الإخوان في مصر بينما يرى "ستيفنز" نفسه أن شعبية الإخوان في ليبيا مرتفعة .

وأشارت الرسالة إلى مخاوف رئيس ما يسمى المجلس الوطني الانتقالي مصطفى عبدالجليل، من بلحاج وجماعة الإخوان وحزب العدالة والبناء، كاشفة عن تواصل عبدالجليل مع مرشد الإخوان في مصر محمد بديع نظراً لتبعية إخوان ليبيا له حتى يتخطى نفوذ بلحاج .

بموجب هذه الرسائل يتضح اشتراك كلينتون بالمشاركة تاره وبالسكوت تاره اخرى على جملة من الجرائم ضد الانسانية التي شهدتها ليبيا خلال الفترة من ٢٠١١ وحتى نهاية ٢٠١٢ حيث انتهكت لائحة الجرائم التي جاءت في اتفاقية جنيف الرابعة من الموافقة على قصف المدنيين والقتل خارج نطاق القانون ودعم الميليشيات المسلحة والمرتزقة في النزاع الليبي ودعم عناصر ارهابية مثل الاخواني عبد الكريم بلحاج متهم في جرائم قتل وتعذيب للمدنيين في ليبيا وهو ما يستدعى من لجان التحقيق الاممية العمل على توثيق تلك الحالات وتوثيق بيانات ضحاياها وتقديم هيلارى كلينتون الى القضاء الجنائى الدولى لمحاكمتها على ما اقترفته من جرائم بحق الشعب الليبي.

وبحسب ما كشفته الرسائل من وقائع تقع هيلارى كلينتون وعدد من الاطراف الليبية التي ارسلت لها تلك الرسائل تحت طائلة المادة ٨ من نظام روما الاساسى الذى جرم في فقرته الخامسة مهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزلاء التي لا تكون أهدافاً عسكرية بأية وسيلة كانت وجرمت في فقرتها الاخيرة من تنفيذ إعدامات دون وجود حكم سابق .



كما تقع كلينتون تحت طائلة المادة ٢٥ والتي نصت على معاقبة المسئول والشخص الطبيعي على تقديم العون أو التحريض أو المساعدة بأي شكل آخر لغرض تيسير ارتكاب هذه الجريمة أو الشروع في ارتكابها بما في ذلك توفير وسائل ارتكابها مع العلم بنية ارتكاب الجريمة لدى هذه الجماعة.

وقد ذهبت العديد من التشريعات الجنائية الدولية الي المساواة في العقاب بين المحرض والفاعل الاصلى وعاملته بنفس منزلة الفاعل الاصلى للجريمة، كما لا يلزم لتوافر التحريض على الجريمة أن يكون للمحرض سلطة على المحرض تجعله يخضع لأوامره ، بل يكفي أن يصدر من المحرض من الأفعال أو الأقوال ما يهيج شعور الفاعل فيدفعه للإجرام ، وهو ما يستوجب العقاب